المجلس العلمي

المحاضرة الخامسة (05)

النظام المالي: مصادر الدخل ووجوه الإنفاق.

عناصر المحاضرة:

- تمهيد
- موارد الخزينة: النظام الضريبي– العوائد والهدايا– عائدات النشاط البحري
- وجوه الإنفاق.
- العملة.
- خاتمة

تقديم:

إن الحديث عن النظام المالي بالجزائر العثمانية سيجرنا للحديث عن مصادر الدخل المختلفة، ووجوه الإنفاق ثم المقارنة بينهما لتحديد قوة أو ضعف ميزان المدفوعات.

يساهم النظام الضريبي في مكين الايالة الجزائر من مواجهة التزامها في مختلف وجوه الإنفاق، وإعادة توزيع الثروة.

1-موارد الخزينة:

كان يقوم بتسيير الخزينة الخزناجي الذي هو صاحبها وحارسها والمكلف بإيداع مصادر الدخل للدولة في شكل نقود ومقتنيات ثمينة، كما كان يشرف على وجوه الإنفاق المختلفة كدفع أجور الأوجاق ويعرف أيضا باسم الخزندار[1].

تعددت مصادر الدخل للخزينة العامة للدولة فقد كانت تعتمد على:

أ- **النظام الضريبي (السياسة الجبائية):** يمكن تمييز السياسة الجبائية في الجزائر العثمانية على أنها غير معتدلة فتزيد وتنقص حسب ارتباطها بالمداخيل وسياسة الدولة وخزينتها والظروف السائدة وشخصية الحكام. وعموما تفرض ضرائب سنوية باعتبارها الممول لخزينة الدولة تعددت أنواعها واختلف مقدارها، وتتمثل أهم الضرائب في قسمين:

الضرائب الشرعية: ضرائب عينية ومحددة منها ما يعتمد في تحديده على مساحة الأرض، وكمية الإنتاج وهي ضريبة العشو ر المقدرة بالجابدة[2] إضافة إلى الزكاة، وهي ضرائب ذات صبغة دينية مست أراضي الملكية الخاصة وتدفع نقدا أو عينا عن المنتوج الزراعي[3].

والعشور هي ضريبة العشر الشرعية التي تأخذ على المحصول الزراعي ويتم تحديدها على أساس عدد الجابدات أو الزويجات حيث يأخذ البايلك عن كل جابدة صاع من التين ومقدار من الزبدة وبعض الدواجن

---

[1] - ناصر الدين سعيدوني، الخزينة الجزائرية، المجلة التاريخية المغربية، ع3، يناير 1975، ص22

[2] - الجابدة: هي عبارة عن مساحة أرض زراعية يمكن أن يقوم بحراثتها ثوران وهي تقدر بثماني إلى عشر هكتارات حسب طبيعة الأرض، للمزيد ينظر: ناصر الدين سعيدوني، الملكية والجباية أثناء العهد العثماني، ط2، البصائر، الجزائر، د ت، ص125.

[3] - ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية...، مرجع سابق، ص232.

وتأخذ على سبيل المثال ضريبة العشور في بايلك الغرب حيث كان الباي يدفعها عن الأوطان، وتقدر ب 10 ألاف صاع من القمح ومثلها من الشعير، وهكذا ظل العشور مؤلف بين المصادر الرئيسية لخزينة الدولة فهو يكون نسبة كبيرة من إجمالي الضرائب المفروضة على المقاطعات.[1]

الضرائب المستحدثة: وهي الضرائب التي تفرض بدلاً عن الضرائب الإعتيادية عندما يتعذر إستخلاصها من القبائل، نظراً لأوضاعها الخاصة، وكذا موقعها من البياليك وتفرض بغرض تموين الحاميات وتزويد فرق المحلة بالأقوات والمشاركة في المطالب المخزنية العامة، وقد كانت عديدة ومتنوعة[2] مثلا:

– **المعونة:** تفرض على الرعية والقبائل لتدعيم المحلة، وتعتبر مساهمة طارئة غير محدودة، من حيث الكمية أو القيمة، تلزم بها قبائل الرعية الخاضعة، ويتعهد بها الشيوخ لفائدة تموين الحاميات العسكرية، بالمدن والمساهمة في المداخيل الفصلية والسنوية للمقاطعات.

– **الغرامة:** وتفرض على المناطق الخارجة عن السلطة الفعلية للبياليك كالصحراء، والهضاب العليا، والمناطق الجبلية كبلاد القبائل الكبرى والشمال القسنطيني عوضاً عن العشور وتدفع عينا أو نقدا حسب الظروف والأحوال، وغالباً ماتؤخذ الغرامة عيناً في شكل مواشي، و مواد غذائية لتوفيرها لدى الأهالي.

– **اللّزمة:** مطلب عيني وهي مساهمة مالية تفرض على البدو، وهي ضريبة شخصية، وتؤخذ غالباً من قبائل الرحل، وتستخلص سنوياً بصفة إعتيادية عن طريق الشيوخ.

– **الخطية:** تدفع عينا أو نقدا للتكفير عن خطأ فردي أو جماعة.

إضافة إلى فوائد ورسوم أراضي البياليك، ورسوم الأسواق وحقوق التولية[3] ومنها: البشارة، جبل الرعية، ضريبة الباي، مهر الباشا، ضريبة الهدية، وضريبة الفرس ونبل الرعية[4].

أما بالنسبة لمرتباتها فكانت تتم عن طريق شيوخ القبائل ورؤساء القبائل بالأرياف وذلك نظرا لكون كل قائد له الحق في التصرف على مجموعة الدواوير ويقوم بجمع الضرائب العينية قائد العشور الذي له الحق في الإشراف على الأرانب المزروعة حبوبا[5].

وقد كانت تجمع هذه الضرائب عن طريق ثلاث أجنحة عسكرية تؤمر بالنزوح من الجزائر لتفترق على الولايات الثلاث من أجل قبض الضرائب وتلك الأجنحة: الجناح الشرقي يوجه إلى ولاية قسنطينة، والجناح الجنوبي ويوجه إلى وهران وكانت في الغالب الضرائب تدفع عروضا لا نقودا[6].

ب– العوائد والهدايا: وهي هدايا تقدم بمناسبة تعيين القناصل أو بالمناسبات السعيدة أو مناسبات مجيء الوفود إلى الجزائر للتفاوض [7]وتخص بالدراسة عوائد السكان ومختلف الهدايا.

---

[1] - ناصر الدين سعيدوني، دراسات تاريخية في الملكية،...المرجع السابق، ص 323-324. - الزهار، المرجع السابق، ص 43

[2]- ناصرالدين سعيدوني، الملكية والجباية...، مرجع سابق، ص134

[3]- ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية...، مرجع سابق، ص232.

[4]- الزهار، المصدر نفسه، ص 44.

[5]- ناصر الدين سعيدوني، موظفو الدولة الجزائرية في القرن التاسع عشر، منشورات وزارة الثقافة والسياحة، الجزائر،1984، ص 39

[6]- ابن ميمون، التحفة ....، ص 41.

[7]- صالح عباد المرجع السابق ، ص 351.

-**عوائد سكان المدن:** وهي ما يعرف ب " ضيفة متاع دار السلطان" في بايلك الغرب، بينما تتواجد في المدن "السنوية" وتفرض عليها ضريبة تدعى "ضيفة متاع دار الباي "، وكانت عائدات هذه الضرائب موجهة لتغطية تكاليف استقبال الباي.[1]

-**الهدايا:** وهي نوعان الهدايا القنصلية وهدايا المناسبات السعيدة مثل رأس السنة والأعياد، وتوزع الهدايا على الداي وحاشية والامثلة في ذلك عديدة[2] ، إضافة إلى وجود عوائد الأوجاق، وهدايا خوجا الخيل[3].

ج- عائدات النشاط البحري:

كان من أهم عناصر التي تمثل مداخيل الدولة الجزائرية في الفترة الحديثة قبل أن تتراجع بتراجع الاسطول، وقد اعتبرت الغنائم البحرية من أهم ارصدة خزينة الدولة الجزائرية[4].

كانت تنتعش الخزينة أيضاً من الإتاوات المفروضة على الشركات الأجنبية في الجزائر، وكذا جزية اليهود، ورسوم دخول السفن إلى المرسى، وحقوق الجمارك على السلع المستوردة أو المصدرة، والتركات التي تؤول إلى بيت المال، في حالة إنعدام ورثة شرعيين، بالإضافة إلى الأموال التي تدفعها دول أوروبا مقابل حماية سفنها، لتفادي هجمات القرصنة في البحر المتوسط، وهدايا الدول الأجنبية الإلزامية، ومثال على ذلك فقد بلغت الإتاوة[5]، المفروضة على الإنجليز 500.267 فرنك سنة1807م، بينما دفعت حكومة فر نسا سنة 1816 م إلى الخزينة الجزائرية 000 200فرنك.

يتولي شؤون الخزينة الجزائرية كل من الداي، والخزناجي والذي ينعت كذلك بالخزندار، وإذا كان إشراف الداي على الخزينة إشرافا معنويا يتمثل في الحرص على ضمان المصادر المالية التي تزود الخزينة، ومراقبة النشاط المالي كدفع أجور الجند دون تأخير، أو إقرار تحديد أسعار المنتوجات، ومعاقبة المتلاعبين بالأسعار، والنظر في تقييم عملة الخزينة، والعملات الأجنبية الأخرى. فإن الخزناجي الذي يعين من طرف الداي بموافقة من أعضاء الديوان، هو حارس الخزينة المكلف بإيداع مصادر دخل الدولة، في شكل نقود ومقتنيات ثمينة، والإشراف على وجوه الإنفاق المختلفة كدفع أجور الأوجاق[6].

ويساعد الخزناجي كل من المكتابجي، والدفتردار، المكلف بتسجيل مصادر دخل الإيالة الجزائرية كالضرائب، ومراقبة مخازن الدولة.

2-وجوه الإنفاق أو النفقات:

إذا كانت **مداخيل الخزينة** في إيالة الجزائر قد تنوعت، واعتبرت الضرائب بكافة أنواعها وعوائد نشاط البحرية المصدر الرئيسي للمداخيل المالية للخزينة[7]، فإن وجوه الإنفاق يمكن القول أنها اقتصرت على جانب واحد استأثر بها وهو ما يتعلق بالجهاز العسكري. وفي بعض الحالات تكون المصادرات ضد موظفي الدولة أحد مصادر

---

[1]- محمد عليو، الحياة الاجتماعية بمنطقة معسكر خلال ق 18 ، و 19 ، مذكرة ماجستير، جامعة معسكر، 2003، ص 75

[2]- يحيى بوعزيز، المراسلات الجزائرية الاسبانية في أرشيف التاريخ الوطني بمدريد ،1780-1798، د.م.ج، الجزائر 1993، ص 167.- يحي بوعزيز، الموجز في تاريخ الجزائر الحديثة، ج2، دار البصائر، الجزائر، 2008، ص 300.

[3]- الزهار، المصدر السابق، ص 45.

[4]- يمينة درياس، السكة الجزائرية في العهد العثماني، ط1، دار الحضارة الجزائر ،2007، ص ص32 ،33.

[5]- الإتاوة: هي الجزية المأخوذة كرهاً، يأخذوها الغالب من المغلوب.أنظر: مصطفي عبد الكريم الخطيب ،معجم المصطلحات والألقاب التاريخية، ط1، مؤسسة الرسالة، د م ن،1996، ص17

[6]- ناصر الدين سعيدوني ،الخزينة الجزائرية (1800-1830)،المجلة التاريخية المغربية، ع03، تونس،1975، ص18.

[7]- نفسه، ص ص 18-20.

الدخل، وتتعدد أسبابها، وقد تتم أحيانا بعد العزل من المنصب أو نتيجة التغريم للحد من نفوذ بعض الموظفين أو معاقبتهم وتشمل حتى البايات.[1]

تعد رسوم النقابات المهنية والمحلات التجارية من المداخيل الهامة، حيث يلتزم أمناء الحرف بتزويد الخزينة بأقساط مالية وخدمات أو حتى بعض المنتجات الحرفية مجانا لصالح الإدارة، ويؤمن النشاط البحري عوائد وهي من أهم مصادر دخل إيالة الجزائر وعاملا مهما لاقتصادها، لاسيما خلال القرنين 16م و17م، وذلك باعتبارها غنائم مشروعة، ويشمل ذلك فدية الأسرى الأوروبيين، غير أن هذا المورد بدأ في التناقص خلال القرن 18م.[2]

تعددت **أوجه الإنفاق** العام في إيالة الجزائر حيث شملت عدة مجالات وأهمها أجور ورواتب الحنود والموظفين، فقد كانت أجور الجند عموما لا تدفع إلا بحضور رئيس الديوان الذي يسمى آغا العسكر.

وتصرف الخزينة أموالا طائلة على هذه الهدايا التي يبعثها الباشوات أثناء توليهم المنصب الجديد للباب العالي بإسطنبول [3]، وإذا كانت النفقات على المرافق العامة متذبذبة فإن وجوه الانفاق شملت النشاط الخيري والوقفي، وتتمثل في أنشطة بيت المال المتنوعة مثل توزيع الصدقات، تقديم الهدايا في المناسبات إلى الداي والضباط، والتكفل بدفن الموتى والنفقات المتعلقة بالتركات ودفع فدية الأسرى المسلمين، بالإضافة إلى العمل الوقفي كأوقاف مؤسسة سبل الخيرات التي تنفق على بناء المساجد والزوايا، وحفر الآبار، والتكفل بالطلبة المقرئين...

كما شكلت الهدايا جانبا من الإنفاق، وقد تعددت وجهاتها مثل هدايا الحرمين الشريفين لإنفاقها في مجال العلوم، أو لمساعدة الفقراء بالحرمين، أو لدعم الخدمات المقدمة. ويشرف على الهدايا الموجهة إلى الباب العالي آغا يحظى عادة بثقة أعضاء الديوان[4].

أما الإنفاق العام فقد شمل جميع المرافق خاصة الجانب العسكري كبيرا، كالإنفاق على بناء الحصون وإحاطة المدن بالأسوار وبناء الثكنات والسجون وإنتاج العتاد الحربي بسبب الاضطرابات الداخلية والاعتداءات الخارجية.

3- العملة في الجزائر الحديثة: يمكن تقسيمها إلى عملة محلية وعملات أجنبية:

العملة المحلية: فكانت تضرب بدار النقود والتي تعرف بدار السكة، الواقعة بالقرب من قصر الداي، غير بعيدة عن جامع كتشاوة، قبل أن يختار لها الداي علي خوجة، سنة1816م مقرّاً جديداً بالقصبة ملحقاً بالخزينة العمومية، وذلك بعد أن أتم نقل ودائع الخزينة إلى حصن القصبة.

امتازت العملة الجزائرية في هذه الفترة بأنها كانت ذات شكل مستدير، مع أن نقود أقطار المغرب العربي كان يغلب عليها الشكل المربع، وكانت الجزائر تملك النقود بثلاثة أنواع وهي:

-العملات الذهبية: وهي السلطاني ونصفه وربعه والمحبوب ونصفه وربعه.

-العملات الفضية[5]: وهي عديدة ولها أوزانها وقياساتها وسنة ومكان ضربها وصور في الوجه الثاني وهي ريال بوجو، وريال دراهم، ونصف ريال دراهم، وثمن بوجو.

---

[1]- ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، ص 111.

[2] - Laugier De Tassy, Histoire du royaume d'Alger, Henri du Sauzet, Amsterdam, 1724, pp 298-992

[3] - أحمد الشريف الزهار، المصدر الأسبق، ص212.

[4]- ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، ص 145.

[5]- يمينة درياس، مرجع سابق، ص268.

-**العملات النحاسية:** ريال بسيطة، وبعض قطع أخري أقل منها قيمة.

2- العملة الأجنبية: تميزت بتنوع أصنافها وتعدد مصادرها، ومن بين العوامل التي جعلت الجزائر تحصل على هذه النقود الأجنبية، تعاملها مع الشركات الأجنبية، وحصولها على حصتها من الإتاوات، والهدايا الدولية.

ومن أهم العملات الأجنبية الرائجة في الجزائر هي **عملات إسبانيا** الأكثر تداولا، وتمثلت في الدبلون: والدوكة والكرونة والدورو والريال الإسباني...وتأتي بعدها **النقود التونسية** وأهمها الدرهم الناصري، والسلطان التونسي، والريال التونسي، وفلس رقيق، وفلس، و**النقود المغربية** مثل الفلس، الريال، المثقال، البندقي أو العشراوي، ونصف البندقي، أما فيما يخص العملات العثمانية المستعملة في الجزائر آنذاك هي نصف المحبوب، أو الزر محبوب الذهبي[1].

خلاصة: اختلفت الضرائب من عينية إلى نقدية ومن فصلية إلى سنوية وكان هذا كله من أجل دعم الخزينة وتنشيط الحركة الاقتصادية بالإيالة عامة.

[1]- ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي ...، ص 194.